

دعا إلى جعل يوم الديمقراطية منطلقاً لتحقيق المزيد من الإنجازات

البرلمان يبدأ جلسات أعمال فترة انعقاده الرابعة



نواب الشعب في جلستهم أمس:

دعوة الجهات الأمنية للقيام بمسؤوليتها تجاه الخارجين على القانون

إدانة التدخلات في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية

المادة (65) من الدستور تنص على:

إذا تعذر انتخاب مجلس نواب جديد لظروف قاهرة يظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد

أما جملة من تقارير لجانه الدائمة والخاصة عن نتائج زيارتها لبعض المحافظات والأجهزة التنفيذية المعنية، كما تناول جدول أعمال المجلس عدداً من أسئلة الأعضاء الموجهة إلى الوزراء المختصين للاستيضاح منهم بشأن قضايا تقع في نطاق اختصاصات الجهات المسئولين عنها.

وفي هذا الإطار حث المجلس في هذه الجلسة رؤساء وأعضاء لجانه الدائمة على مواصلة تفعيل نشاط اللجان الدائمة للمجلس لانجاز الأعمال المحلية إليها وفقاً للإجراءات والخطوات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية المنظمة لأعمال المجلس وكافة تكويناته.

واستعرض المجلس في هذه الجلسة محضراً تقريرياً للجنة الاستثنائية التي عقدها يوم 23 مارس وكذا محضر تقريرى للجنة المنعقد بتاريخ 16 مارس 2011م.

واستعرض تقريراً موجزاً عن أعماله خلال فترة انعقاده السابقة.

وسيوصل المجلس أعماله صباح يوم السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

بمسئوليتها القانونية بحالة أي شخص أو جهة تقوم بأعمال خارج القانون والنظام وتمس أرواح الناس والممتلكات العامة والخاصة إلى القضاء لينالوا جزاء ما يفترونه.

وكان المجلس قد استعرض في هذه الجلسة رسالة أمين عام الاتحاد البرلماني العربي حول البيان الصادر عن مجلس الشورى في مملكة البحرين الشقيقة المتعلقة بتدخل إيران في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين.

وقد وقف مجلس النواب إزاء هذا الموضوع وأصدر بياناً حول ذلك أيد فيه بيان مجلس الشورى بمملكة البحرين الشقيقة في ما تواجهه من تدخلات في شؤونها الداخلية.

وأدان المجلس التدخلات في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية من أي جهة كانت، واعتبر ذلك مساساً للسيادة الوطنية للشعوب وخرقاً للقواعد والأعراف الدولية.

إلى ذلك استعرض المجلس مشروع جدول أعماله لهذه الفترة وأقره والذي تضمن مناقشة عدد من مشاريع القوانين والاتفاقيات وكذا الوقوف

بمناشيتهم الوطنية منطلقاً لتحقيق المزيد من المنجزات والمكاسب الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة نحو التاصيل للكثير من التحولات التنموية الشاملة وترسيخ أوسع لعملية البناء والإصلاحات وتعميق النهج السياسي الوطني الديمقراطي لبلادنا والإرتقاء بكل التحولات والخطوات الإيجابية إلى مضافات وتطلعات وأحلام جماهير الشعب اليمني وبنظرة مستقبلية تحقق الحفاظ على الأمن والاستقرار والأزدهار والتماسك الرصين للوحدة الوطنية.

ووقف مجلس النواب في هذه الجلسة أمام الاعتداءات السفارة التي تعرضت لها المسيرة النسائية السلمية المؤيدة للشرعية الدستورية والتي نظمها القطاع النسائي بمحافظة عدن يوم أمس الأول.

وأدان نواب الشعب ما تعرضت له تلك المسيرة من إطلاق نار بالرصاص الحي من قبل عناصر في اللواء المشترك واعتبر أعمال العنف تلك خارجة على القانون والأخلاق والقيم اليمنية الحميدة.. مشدداً على ضرورة الكف عن مثل تلك الأعمال تجاه أي مسيرة أو مظاهرة سلمية تحدث في أي مدينة من مدن محافظات الجمهورية.. داعياً الجهات الأمنية المختصة إلى القيام

بدا مجلس النواب أعمال فترة انعقاده الرابعة من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الثامن الاعتيادية أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي، استناداً إلى المادة (65) من الدستور التي تنص على (مدة مجلس النواب 6 سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ويُدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بـ 60 يوماً على الأقل فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة يظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد).

وفي هذه الجلسة التي انعقدت يوم السابع والعشرين من أبريل الجاري يوم الحد الوطني الديمقراطي في بلادنا حيا نواب الشعب القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله وكافة الجماهير اليمنية في الداخل والخارج وكل منتسبي القوات المسلحة والأمن اليواصل بهذه المناسبة الوطنية الكبرى.

ودعا نواب الشعب إلى جعل هذا الحدث السياسي والتاريخي وأمثاله من

نظموا مسيرات جماهيرية احتفاءً بيوم الديمقراطية وتأييداً للمبادرة الخليجية.. أبناء العاصمة:

احتفاءً الجماهير بيوم الديمقراطية تأكيداً على تمسكها بالديمقراطية كنهج وخيار لا رجعة عنه

الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع والديمقراطية وليس عن طريق الانقلابات والفوضى



نرفض أي محاولة للانقضاض والانقلاب على خيارات الشعب الدستورية

ندعو القوى السياسية في الساحة إلى التعاطي الإيجابي مع المبادرة الخليجية والعودة للحوار

«الدستورية» وأشار البيان إلى أن طريق الوصول إلى السلطة مكفول للجميع عبر صناديق الاقتراع وخيار الديمقراطية وليس عن طريق الانقلابات أو الزج بالوطن في آتون الفوضى والتخريب والفتنة الهادفة إلى تمزيق أبناء الشعب اليمني الواحد والنيل من حقوقه ومكتسباته الوطنية.

ودعا البيان كافة القوى السياسية على الساحة الوطنية إلى التعاطي البناء والإيجابي مع مبادرة الأشقاء في دول الخليج بما يساهم في الخروج من الاحتقان السياسي ويجنب الوطن ويلات الحروب والفتن والنزق التي تزعزع أمن واستقرار البلاد، والعودة إلى طاولة الحوار والأخذ بصوت الحكمة والعقل لإخراج البلاد من هذه الأزمة باعتبار الحوار هو المخرج الآمن لحلها وجعل المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار.

وحيا البيان أبناء العاصمة ودورهم الفاعل في دعم وترسيخ الأمن والاستقرار بصنعاء الذي يتجدد دوماً من خلال تعاونهم مع أجهزة الأمن ورفضهم لأساليب الفوضى والتخريب.

وصدر عن المشاركين في المسيرات الجماهيرية بياناً أوضحوا فيه إن الاحتفاء بيوم الديمقراطية في اليمن يأتي تأكيداً من مختلف الشرائح الاجتماعية على تمسكها بالديمقراطية كخيار لا رجعة عنه، وكنهج ووسيلة لحكم الشعب نفسه بنفسه عبر صناديق الاقتراع وفي مختلف الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والمحلية والنيابية واختيار المحافظين والذي أعلنه الرئيس علي عبدالله صالح قبل عامين كاستحقاق انتخابي ديمقراطي جديد يأتي تنفيذاً لبرنامج الانتخابي وخطى وثيقة نحو توسيع المشاركة الشعبية وإعطاء الشعب صلاحية اتخاذ القرار باختيار مثليه.

وقال البيان: «إن أبناء أمانة العاصمة بقدر ما يعلنون تأييدهم الكامل للمبادرة الخليجية وما ستساهم به في الخروج من الأزمة المحتقنة في البلاد، فإنهم يؤكدون وقوفهم وتمسكهم في الوقت ذاته بالنهج الديمقراطي الذي يعتبر السلوك الحضاري للتداول السلمي لسلطة، وكذا رفضهم أي محاولة للانقضاض والانقلاب على خيارات الشعب

مديريات بني الحارث والثورة وشعوب وانطلقت من ساحات حديقة الثورة بالجرفاء مروراً بالحصبة وشارع القيادة وصولاً إلى ميدان التحرير.

وردت المشاركون في المسيرات هتافات مؤيدة للشرعية الدستورية، رافعين العلم الوطني وصور رئيس الجمهورية ولافتات وشعارات تؤيد المبادرة الخليجية، وتستنكر مختلف الدعوات الساعية للسير بالوطن نحو الفوضى والعنف والفتن، وشعارات كتب عليها نعم للأمن والاستقرار ولا للفوضى والانقلاب على الشرعية الدستورية بما يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره ومكتسباته الوطنية.

وأكد المتظاهرون دعمهم للحوار الوطني الشامل والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع ورفضهم أية محاولات للانقلاب على الشرعية الدستورية أو أية مشاريع تامة لالانقلاب بالوطن نحو ويلات الفتن والشقاق والتشرذم والشتات، وجددوا تمسكهم بالشرعية الدستورية ومبادرات فخامة رئيس الجمهورية الداعية للحوار الوطني الشامل ورفض الفوضى والفتنة.

«أمانة العاصمة/سياء» خرج آلاف من أبناء أمانة العاصمة صنعاء أمس في مسيرات جماهيرية حاشدة جابت عدداً من الشوارع احتفاءً بيوم الديمقراطية الذي يصادف 27 من إبريل من كل عام وتأييداً للشرعية الدستورية ورفض أعمال التخريب والفوضى التي تقوم بها عناصر خارجة على القانون.

وشارك في المسيرات الثلاث التي نظمتها مديريات أمانة العاصمة العشر مختلف الفعاليات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين عبروا عن ترحيبهم بالمبادرة الخليجية لحل الأزمة السياسية التي تمر بها اليمن حالياً.

المسيرة الأولى نظمها مديريات صنعاء القديمة وأزال والتحرير والصافية وانطلقت من ساحة ميدان الشهداء في باب اليمن مروراً بشارع الزبيري وصولاً إلى ساحة ميدان التحرير، فيما انطلقت المسيرة الثانية التي نظمتها مديريات السبعين ومعين والوحدة من ساحة حديقة السبعين مروراً بشارع كلية الشرطة وصولاً إلى ميدان التحرير أما المسيرة الثالثة فنظمتها